غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

رؤيـــة VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

قراءة تحليلية

للميزانية العامة للمملكة العربية السعودية

للعام المالى الجديد ١٤٣٩ / ١٤٤٠ هـ

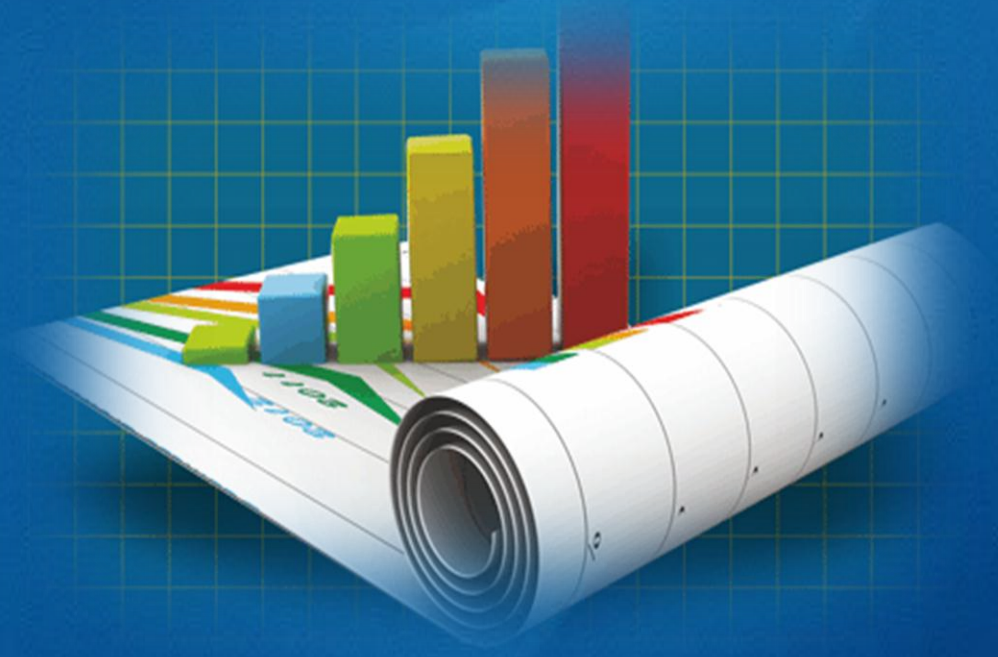

قطاع الشؤون الاقتصادية
مركز المعلومات والدراسات
ديسمبر ٢٠١٧ م

المحتويات

مقدمة ١

قراءة تحليلية في ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٩ / ١٤٤٠ هـ ٢

القسم الأول : التطورات الاقتصادية ٨

القسم الثاني : النتائج الفعلية للسنة المالية ١٤٣٨ / ١٤٣٩هـ (٢٠١٧م) ١٠

القسم الثالث : ميزانية السنة المالية القادمة ١٤٣٩ / ١٤٣٩هـ (٢٠١٨م)..... ١٢

خاتمة ٢٠

مقدمة

بمناسبة صدور الميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٣٩/١٤٤٠ هـ

يَسُرنا إيضاح النتائج الفعلية للسنة المالية للعام ١٤٣٨/١٤٣٩ هـ (٢٠١٧م) واستعراض أهم الملامح الرئيسية للميزانية العامة للمملكة للعام المالي الجديد ١٤٣٩/١٤٤٠ هـ ، وتطورات الاقتصاد الوطني.

قراءة تحليلية في ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٩ / ١٤٤٠ هـ

- حملت الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية للعام المالي ١٤٣٩ / ١٤٤٠ هـ في طياتها إشارات عديدة عن مدى اهتمام القيادة الرشيدة بالتنمية في مجالاتها كافة، وتنمية وتطوير العنصر البشري، وإعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر، وتوسيع وتطوير مشاريع البنية التحتية للاقتصاد السعودي، وتنويع مصادر الدخل، وبناء الاحتياطيات، واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

- **وبالقراءة التحليلية لميزانية المملكة للعام الجديد تم رصد اهم (١٠) دلالات واشارات تم استخلاصهم من مؤشرات ميزانية المملكة للعام المالي ١٤٣٩ / ١٤٤٠ هـ :**

(١)

ميزانية المملكة للعام المالي الجديد خطوة جديدة لتسريع قاطرة رؤية المملكة ٢٠٣٠

- تأتي ميزانية المملكة للعام المالي الجديد ١٤٣٩/١٤٤٠ هـ (٢٠١٨م) لتمثل مرحلة مهمة من مراحل التنمية الاقتصادية في المملكة، وخطوة جديدة تؤكد على حرص الحكومة لتسريع قاطرة رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث تهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ إلى ضبط الإنفاق الحكومي ورفع كفاءته، وتنمية إيرادات غير نفطية جديدة، لتحقيق الاستقرار المالي، وتبني سياسات حازمة في ذلك، مع التركيز على المشاريع النوعية ذات العائد المجدي.

- ولقد بدأت الحكومة فعلاً في تنفيذ عدد من هذه الإصلاحات منذ عام ٢٠١٦م، والعمل على ترشيد النفقات الرأسمالية والتشغيلية عبر تطوير أكثر من ١٠٠ مبادرة لرفع كفاءة الإنفاق التشغيلي في قطاعات مختلفة.

- تؤكد المؤشرات الصادرة في بيان الميزانية الجديدة لعام ٢٠١٨م على رغبة المملكة في التوسع في الانفاق مع استمرارها في ضبط الإنفاق الحكومي ورفع كفاءته، حيث أنه من المقدر أن تبلغ إجمالي النفقات في العام ٢٠١٨م نحو ٩٧٨ مليار ريال، بارتفاع نسبته ٩,٩٪ مقارنة بما صدرت به ميزانية ٢٠١٧م، البالغ ٨٩٠ مليار ريال، في حين قدرت النفقات التشغيلية لعام ٢٠١٨م، بنحو ٧٧٣ مليار ريال، أي حوالي ٧٩٪ من إجمالي النفقات، مرتفعة بنحو ٣,٦٪ عن النفقات التشغيلية المتوقعة في العام الحالي، نتيجة تطبيق العديد من المبادرات لرفع كفاءة الإنفاق.

- كذلك تؤكد مخصصات النفقات العامة للمملكة في الميزانية الجديدة، على أنها خطوة جديدة لتسريع قاطرة رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومتماشياً مع برنامج تحقيق التوازن المالي بتحديد أولويات الإنفاق بدقة، وبالتركيز على المشاريع النوعية ذات العائد المجدي وترتيبها بحسب الأولويات الاستراتيجية، ووضع آليات فاعلة للمتابعة ومراقبة الأداء.

(٢)

اتساق ميزانية العام الجديد مع أهداف برنامجي «التحول الوطني» و «التوازن المالي»

- حدد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية عدة برامج ذات أهمية استراتيجية للحكومة لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وقد تم إطلاق "برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠" ليكون آلية لإطلاق المبادرات المحققة لتلك الأهداف الاستراتيجية وفق آليات تخطيط الموارد البشرية والمالية والتقنية، بينما برنامج تحقيق التوازن المالي ٢٠٢٠، (الذى تم تعديله لـ ٢٠٢٣) فقد تم اطلاقه لتعزيز الإدارة المالية وإعادة هيكلة الوضع المالي للمملكة واستحداث آليات مختلفة لمراجعة الإيرادات، والنفقات، والمشاريع المختلفة، وآلية اعتمادها.وتم من خلاله إعلان عدد من الإجراءات لتعظيم الاستفادة من المكاسب والفرص، ومراعاة انعكاسات بعض الإجراءات على المواطن.
- ويهدف برنامج التوازن المالي للاستمرار في زيادة الإيرادات غير النفطية وتسريعها خال الأعوام القادمة عبر إجراءات جديدة في قطاعات متعددة والعمل على تحسين الأداء الحكومي وضمان استدامة التوازن المالي.
- جاءت مؤشرات ميزانية المملكة للعام المالي الجديد متسقة مع برنامجي التحول الوطني والتوازن المالي، ويمتد هذا الاتساق في تأكيدهما على ضرورة تطوير هيكلية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادره وتحسين قدراته التنافسية والاستمرار في تعزيز البيئة الاستثمارية الجاذبة في كل المجالات، حيث تشير تقديرات ميزانية ٢٠١٨م أن تبلغ إجمالي الإيرادات حوالي ٧٨٣ مليار ريال، بزيادة ١٢,٦٪ عن المتوقع في عام ٢٠١٧م، ومن المتوقع أن تصل إلى ٩٠٩ مليارات ريال في عام ٢٠٢٠م، بمتوسط نمو سنوي يبلغ ٩,٣٪، حيث يتوقع أن تسجل الحصيلة من الضرائب ١٤٢ مليار ريال في عام ٢٠١٨م، وذلك بمعدل نمو ٤٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٧م، إلى أن تصل إلى ١٨٩ مليار ريال في عام ٢٠٢٠م.
- كما يظهر هذا الاتساق في قيمة المخصصات الموجهة للاستثمار في تطوير وتحديث البنية التحتية باعتباره أفضل الطرق لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، كإحدى الطرق الرئيسية لتنويع مصادر الدخل وتوطين رؤوس الأموال السعودية المهاجرة. حيث بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي ٥٤ مليار ريال تشمل ميزانية المشاريع، والمبادرات، باعتماد إجمالي مقداره ٢١ مليار ريال، للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والاسكان والاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات البريدية، ومدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ومدينة رأس الخير للصناعات التعدينية ومدينة جازان للصناعات الاساسية والتحويلية.

(٣)

مؤشرات الميزانية توكد على نجاح سياسات الحكومة في تنويع مصادر الدخل، وحرصها على الابتعاد عن سياسة الاعتماد على النفط

- اتخذت المملكة خطوات عملية ومدروسة نحو تنويع مصادر الدخل بعيداً عن سياسة الاعتماد على النفط، الذي أربك حسابات كثير من الدول بسبب تدني أسعاره لفترة طويلة، وهو ما كبد كثيراً من الدول المنتجة للنفط خسائر كبيرة.
- وتسعى المملكة إلى التقليل من اعتمادها الاقتصادي على الصادرات النفطية، و تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، وذلك من خلال دعم نمو القطاع الخاص غير النفطي، وتحويل القطاع الخاص من الاعتماد الكلي على الصرف الحكومي إلى الانتاج والمساهمة في تلبية الطلب المحلي والدولي.
- توكد ميزانية ٢٠١٨م أنه لأول مرة تشارك صناديق التنمية الوطنية وصندوق الاستثمارات العامة في الإنفاق الرأسمالي والاستثماري بما يزيد عن حجم الإنفاق الرأسمالي من الميزانية في السنوات السابقة بالإضافة إلى استمرار الحكومة في الإنفاق الرأسمالي وزيادته بنسبة ١٣ ٪ ، ونتيجة لذلك قررت الحكومة استثمار هذه النجاحات والتوسع في التنمية وتعديل برنامج التوازن المالي لتكون سنة التوازن (٢٠٢٣) ، وفي نفس الوقت المحافظة على السياسات المالية.

(٤)

أسعار النفط العالمية ليست هي المحدد الرئيس والنهائي فقط للعجز أو الفائض في الميزانية السعودية

- بالرغم من الأهمية القصوى لأسعار النفط في وضع ميزانية المملكة حتى الآن، إلا أنه توجد عوامل اقتصادية أخرى مهمة تحدد العجز أو الفائض في الميزانية وكذلك حجمها، مثل إيرادات السندات الخارجية وتحسن الإيرادات غير النفطية المتنوعة، إلى جانب حزمة القرارات المصاحبة التي يتم اتخاذها وتنفيذها لتنويع مصادر الدخل بالمملكة. حيث تؤكد ميزانية ٢٠١٨م أن البرامج الحكومية نجحت في تقليص الاعتماد على النفط ليصل إلى نسبة (٥٠ ٪) تقريباً.
- كما تؤكد المؤشرات على وجود تحسن في المسار بعد الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها المملكة منذ عام ٢٠١٦، كذلك فإن كثير من الايجابيات التي ظهرت في تلك الميزانية تؤكد تطور كفاءة أداء القطاعات الإنتاجية المختلفة، بما في ذلك القطاع الخاص، كونه شريكاً أساسياً في عملية البناء والتحديث التي تشهدها مناطق المملكة ومدنها المختلفة، فالنتائج المرضية لميزانية المملكة ستكون عامل جذب هام لرجال الأعمال السعوديين الذين استثمروا أموالهم في العديد من الأسواق الخارجية.

(٥)

ضرورة شراكة القطاع الخاص في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠

- حددت المملكة حزمة تحفيز اقتصادية بنحو ٢٠ مليار ريال بين عامي ٢٠١٧م و ٢٠٢٠م، للمساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي، ودعم قدرات الاقتصاد السعودي للمساهمة في تحقيقه لرؤية المملكة، ويتم مراقبة نمو الاقتصاد السعودي من خلال تنفيذ مبادرات زيادة الإيرادات غير النفطية وحزمة التحفيز .ويتم تعديل حجم الحزمة كلما استدعت الحاجة.
- وخلال شهر ديسمبر الجاري أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أمراً سامياً بالموافقة على تحفيز القطاع الخاص واعتماد مبلغ إجمالي ٧٢ مليار ريال لتنفيذ خطة تحفيز القطاع الخاص.
- تعتمد المملكة على شراكة ومساهمة القطاع الخاص في تحقيق رؤيتها ٢٠٣٠م لعدة أسباب منها : قدرة القطاع الخاص في تنويع مصادر الدخل، و احترافية هذا القطاع في ادخال عنصر المنافسة إلى السوق، مما يقلل تكاليف الخدمات ويرفع من جودتها، وتخفيف العبء على ميزانية المملكة لتمويل مشاريع الخدمات العامة، وتلبية الطلب المتزايد عليها، وتوطين رؤوس الأموال المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية في المشاريع بصورة فردية في مجال المشاريع التي تحتاج إلى توظيف رؤوس أموال ضخمة، واستخدام التقنيات المتقدمة الحديثة، إذاً فالقطاع الخاص هو الذي يأخذ زمام المبادرة في الحركة الاقتصادية الآن، ويشارك بصفة رئيسية في تنفيذ المشاريع التي تطرحها المملكة.
- وهناك أهمية مباشرة للقطاع الخاص في المشاريع التي تطرحها الجهات الحكومية، والتي تحرك أعمالها ميزانية العام المالي ١٤٣٩ / ١٤٤٠ هـ بشكل كبير، كما أن هذه المشاريع تحرك السيولة لدى القطاع الخاص والبنوك العاملة في المملكة.

(٦)

تأتي ميزانية المملكة للعام المالي الجديد لتوكد على أن تنمية وتطوير العنصر البشرى، قضية المملكة الاستراتيجية وهدفها الاول

- أظهرت مؤشرات الميزانية إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن السعودي بشكل مباشر ، وإعطاء الأولوية للقطاعات ذات الأثر المباشر في رفاهية المواطن، كتطوير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق، وكافة مشروعات البنية الأساسية، وتوفير المخصصات المالية المناسبة لضمان جودة تلك الخدمات.
- لذا فعلي سبيل المثال فقد تم تخصيص ١٤٧ مليار ريال لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية، مما يمثل حوالى ١٥٪ من النفقات المقدرة بالميزانية.

(٧)

تخصيص ١٩٢ مليار ريال من الميزانية الجديدة لقطاع التعليم يوكد حرص المملكة على الاستثمار الأمثل في المستقبل

وضرورة التحول إلى اقتصاد المعرفة

- يأتي تخصيص المملكة ١٩٢ مليار ريال من ميزانيتها الجديدة لقطاع التعليم، أي ما يمثل ١٩,٦٪ من مصروفات الميزانية في سياق حرص القيادة على الاستثمار الأمثل في الثروة الحقيقية لهذا الوطن وهم أبناؤه وبناته، ويظهر مدى ادراك واستيعاب المملكة لأهمية التعليم في تنمية وتطوير القوى البشرية ورفع كفاءتها في مجالاتها المتعددة، والتي تشمل التعليم العالي والعام والتدريب وبالأخص في مجالات العلوم والتقنية، والمعلوماتية، ودعم البحث العلمي، والتطوير التقني.
- تسعى المملكة لتحقيق القيمة المَضافة المؤثرة في تطوير العملية التعليمية، وتجويد مخرجاتها وفقاً لتوجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠، كما يشهد التعليم حالياً في المملكة المزيد من المنجزات والقفزات العملاقة بوصفه ركيزة مهمة في تحقيق التقدم، لمواكبة التطورات العلمية والتقنية في العالم، فالتعليم محوراً أساسياً يتقاطع مع كافة المواضيع التي تعنى بالتنمية والتطوير سواء من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية أو الصحية، فالمملكة دائماً ما تتطلع الى مستقبل أكثر اشراقاً للأجيال القادمة، وتعمل جاهدة على التحول إلى اقتصاد المعرفة.

(٨)

مؤشرات الميزانية توكد مدى حرص القيادة الرشيدة على التنمية المتوازنة بين جميع مناطق المملكة، وتضييق الفجوة التنموية بين مختلف المناطق

- اظهرت مؤشرات الميزانية أن قضية التنمية المتوازنة بين جميع مناطق المملكة تحظى بعناية خاصة ومتابعة مستمرة من قبل خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله تعالى)، ففي اطار اعتزام المملكة تعزيز الميزات التنافسية لمناطق المملكة وفقاً لرؤية ٢٠٣٠، وتضييق الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة والحد من التمركز السكاني في مدن بعض المناطق، فقد تم تخصيص حوالي ٥٣ مليار ريال لقطاع الخدمات البلدية وتشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والامانات والبلديات وهيئات تطوير المناطق والمدن ، متضمنة خمس مليار ريال لمبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك لتنفيذ مشاريع تنموية جديدة ومتنوعة بجميع المناطق ، بهدف تعزيز دور جميع المناطق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولضمان استمرار التنمية الإقليمية المتوازنة، وعدم التركيز على تنمية منطقة دون أخرى.

(٩)

تمتع حكومة المملكة بالخبرة والحكمة في تعاملها مع الازمات الاقتصادية المحلية والعالمية

- تسبب انخفاض أسعار النفط في ضغوط مالية على كافة الدول المنتجة للنفط، لكن المملكة تمكنت نتيجة للتخطيط الصائب والمتزن على مدى السنوات العشر الماضية من بناء احتياطيات مالية كبيرة مما أتاح لها قدرًا كبيرًا من المرونة.
- وقد أكدت ميزانية المملكة الجديدة على تمتع حكومة المملكة بالخبرة والحكمة في تعاملها مع الازمات الاقتصادية المحلية والعالمية. وعلى متانة ورسوخ المعطيات الأساسية للاقتصاد السعودي، فعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي تواجه المملكة، واستمرار الأزمات والتوترات الإقليمية والعالمية وتداعياتها، إلا انها مضت قدماً في نهجها التنموي الذي يستهدف الاستمرار في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- كذلك فإن السياسة النقدية والاقتصادية التي تنتهجها المملكة ووجود احتياطي نقدي كبير ساعدتها في توفير الحيز المالي الملائم لاستكمال نهضتها الاقتصادية واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة آثار انخفاض اسعار البترول وتداعيات الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، كذلك حافظت على سلامة القطاع المصرفي فيها، كما أن قوة وصلابة الاقتصاد السعودي تؤكد أن سياسات المملكة الاقتصادية والمالية جيدة، وأنها تمضي في مسارها الصحيح.

(١٠)

ميزانية المملكة لعام ٢٠١٨م هي تأكيد رسمي وإعلان اقتصادي واضح عن قوة ومتانة الاقتصاد السعودي

و أن المملكة تسير على الطريق الصحيح

- الميزانية العامة للمملكة للعام المالي ١٤٣٩ / ١٤٤٠ هـ هي تأكيد قوي وواضح وإعلان اقتصادي رسمي عن قوة ومتانة الاقتصاد السعودي، وعن مدى قدرته على مواجهة الأزمات الطارئة، وتحقيق التنمية المتوازنة في جميع المجالات.
- كما تعد تلك الميزانية وثيقة تفاءل ورسالة اطمئنان للمستثمرين في كل المجالات الاقتصادية، وتأكيداً على استمرار المملكة في كونها الملاذ الآمن، والنموذج العالمي لكل رجال الأعمال والمستثمرين.
- تبعث مؤشرات ميزانية المملكة للعام المالي الجديد وما حققته القطاعات الاقتصادية المختلفة من انجازات في العام المالي الحالي برسالة واضحة للقطاع الخاص السعودي مفادها أن المملكة ملتزمة بمواصلة برنامجها الانفاقي التحفيزي، ومعلنة عن العديد من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات.

القسم الاول

التطورات الاقتصادية

١. الاقتصاد العالمي:

- رفع صندوق النقد الدولي في أكتوبر من العام الجاري توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي، حيث توقع الصندوق أن يبلغ النمو حوالي ٣,٦٪ في عام ٢٠١٧م، و٣,٧٪ في عام ٢٠١٨م مقارنة مع ٣,٥٪ و٣,٦٪ على التوالي حسب التوقعات الصادرة في أبريل من العام الجاري.
- تشير أغلب التوقعات إلى استمرار التعافي في أسواق النفط العالمية استناداً إلى استمرار نجاح الاتفاق المبرم بين دول منظمة أوبك والدول غير الأعضاء خارجها، تظل تلك التوقعات خاضعة لمدى الالتزام بتنفيذ هذا الاتفاق، واستمرار النمو الاقتصادي العالمي .

٢. الاقتصاد المحلي :

- يعد اقتصاد المملكة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذ يمثل ما نسبته ٢٥٪من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة. وقد تضاعف حجم اقتصاد المملكة حتى أصبح من أكبر عشرين اقتصاداً في العالم مرتفعاً من المرتبة السابعة والعشرين عام ٢٠٠٣م .وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي للمملكة على مدى العقد الماضي ٤٪ سنوياً،

المؤشرات الاقتصادية العالمية،
خلال الفترة (٢٠١٦- ٢٠١٨م)

البيان	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
نمو الاقتصاد العالمي (٪)	٣,٢	٣,٦	٣,٧
معدل النمو في اقتصادات الدول المتقدمة (٪)	١,٧	٢,٢	٢
معدل النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية (٪)	٤,٣	٤,٦	٤,٩
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة (٪)	٠,٨	١,٧	١,٧
التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية (٪)	٤,٣	٤,٢	٤,٤

المصدر : صندوق النقد الدولي

- حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في النصف الأول من العام الجاري معدل نمو سلبياً بلغ -٠,٨٪، وتشير توقعات وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى تحقيق معدل نمو سالب يبلغ -٠,٥٪ لإجمالي عام ٢٠١٧م. يعود هذا النمو السالب إلى تراجع الناتج المحلي النفطي الحقيقي الذي انكمش بمقدار ٢ ٪ خلال النصف الأول من العام الجاري نتيجة التزام المملكة بخفض إنتاجها النفطي وفقا لاتفاق دول منظمة أوبك بخفض الانتاج في شهر نوفمبر ٢٠١٦م، والذي مدد لنهاية عام ٢٠١٨م.

- من المتوقع أن يخفف النمو في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي من حدة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث سجل الناتج غير النفطي معدل نمو بلغ ٠,٦٪ حتى منتصف العام الحالي ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في الناتج الحقيقي غير النفطي لعام ٢٠١٧م إلى نحو ١,٥٪. لإجمالي العام ويعود ذلك إلى تحسن نمو بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات على الرغم من انخفاض النمو في قطاعات أخرى مثل قطاع البناء والتشييد وهو ما أظهره الأداء الفعلي حتى منتصف عام ٢٠١٧م.

- وبالنسبة إلى التضخم، شهد الرقم القياسي لتكلفة المعيشة - وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار- تراجعاً بمتوسط -٠,٣٪ على أساس سنوي حتى أكتوبر ٢٠١٧م. مقابل نمو بالموجب نسبته ٣,٨ ٪ في الفترة نفسها من العام السابق، وحسب توقعات وزارة الاقتصاد والتخطيط سيسجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة نمواً سالبا قدره ٠,١٪ بنهاية عام ٢٠١٧م مقابل نمو بالموجب نسبته ٣,٥ ٪ في العام السابق، ومن المتوقع أن يساهم الاستهلاك الخاص والحكومي في الربع الأخير من العام الجاري في تقليل معدل الانخفاض السلبي للتضخم.

- شهد ميزان المدفوعات تحسن نسبي في الحساب الجاري حتى منتصف عام ٢٠١٧م، حيث حقق فائضاً بلغ ١٤,٤ مليار ريال، مدفوعاً بالتحسن المحقق في ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي اللذين سجلا فائضاً قدره ٥٤,١ و٣٠,٧ مليار ريال على التوالي نتيجة لتعافي أسعار النفط. أما ميزان الدخل الثانوي -الذي يشمل التحويلات الحكومية والخاصة- فقد سجل عجزاً بما يقارب ٧٠,٤ مليار ريال مدفوعاً بتحويلات العاملين التي بلغت حوالي ٦٢,٧ مليار ريال خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧م .وحسب تقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي، من المتوقع استمرار تسجيل الحساب الجاري فائضاً حتى نهاية العام الحالي بما يعادل ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي .

القسم الثاني

النتائج الفعلية للسنة المالية ١٤٣٨ / ١٤٣٩ هـ (٢٠١٧م)

١. الإيرادات العامة:

- من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات عام ٢٠١٧م نحو ٦٩٦ مليار ريال وبزيادة تقدر بنحو ٣٤٪ مقارنة بالعام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط التي أسهمت بنمو نسبته حوالي ٣٢٪ في الإيرادات النفطية خلال الفترة نفسها، وتطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية لزيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة ٣٨٪، ومن المتوقع أن يحقق إجمالي الإيرادات زيادة قدرها ١٪ عن المقدر في الميزانية.

٢. النفقات العامة :

- يُتَوَقّع أن تبلغ النفقات الحكومية الفعلية للعام المالي الحالي ٩٢٦مليار ريال، بحيث يبلغ عجز الميزانية لعام ٢٠١٧م ٢٣٠ مليار ريال وبما يعادل ٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك في مقابل عجز بلغت نسبته نحو ١٢,٨٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠١٦م.

- ويعود التراجع في نسب العجز المتوقعة بنهاية عام ٢٠١٧م إلى ارتفاع الايرادات المتوقعة للعام الجاري بنحو ٣٤,١٪ مقارنة بإيرادات عام ٢٠١٦م، مع تطبيق الإجراءات الاصلاحية لتنمية الايرادات غير النفطية وتنويع مصادرها، وذلك على الرغم من توقع زيادة النفقات للعام الجاري بنحو ١١,٦٪ مقارنة بالنفقات الفعلية لعام ٢٠١٦م.

ميزانية العام الماي الحالي
١٤٣٨ / ١٤٣٩ هـ (٢٠١٧م)

البيان (مليار ريال)	الميزانية	التوقعات
الايرادات	٦٩٢	٦٩٦
المصروفات	٨٩٠	٩٢٦
الفائض / العجز	-١٩٨	-٢٣٠

المصدر : وزارة المالية

الإيرادات والنفقات الفعلية
(للأعوام المالية ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧م)

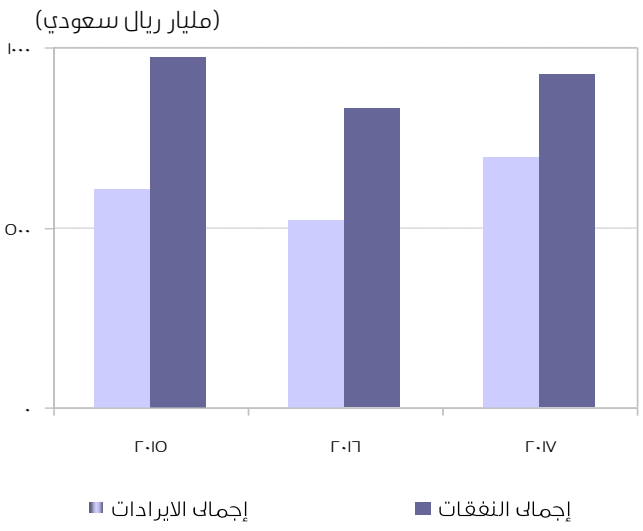

المصدر: وزارة المالية

٣. الدين العام:

- وضعت وزارة المالية استراتيجية متوسطة المدى وخطة سنوية لإدارة الدين العام تراعي في عملية الاقتراض وإصدار أدوات التمويل أفضل الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والعالمية.

- استمرت وزارة المالية في اتباع سياسة توازن بين إصدارات الدين والسحب من ودائع الحكومة والاحتياطي العام للدولة لتمويل عجز الميزانية خلال العام المالي الحالي. كما قامت الوزارة بتنويع إصداراتها المحلية والخارجية من خلال إصدار صكوك وسندات بحوالي ١٣٤ مليار ريال منها حوالي ٥٣,٦ مليار ريال صكوك محلية و ٣٣,٧ مليار ريال صكوك خارجية و ٤٦,٨ مليار ريال سندات خارجية، في الوقت نفسه تم استخدام حوالي ١٠٠ مليار ريال من أرصدة الحكومة والاحتياطي العام للدولة. كما تم إطفاء سندات حكومية بقيمة ٨,٥ مليار ريال وسداد مدفوعات دين بحوالي ٤ مليار ريال.

- من المتوقع أن يبلغ الدين العام بنهاية العام الجاري نحو ٤٣٨ مليار ريال ، وذلك في مقابل ٣١٧ مليار ريال لعام ٢٠١٦م، وبما يمثل نحو ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧م.

- من المتوقع أن يبغ الدين العام نحو ٧٤٩ مليار ريال و ٨٥٤ مليار ريال في عامي ٢٠٢٠م و ٢٠٢٣م على الترتيب.

الدين العام
خلال الفترة (٢٠١٣- ٢٠١٧م)

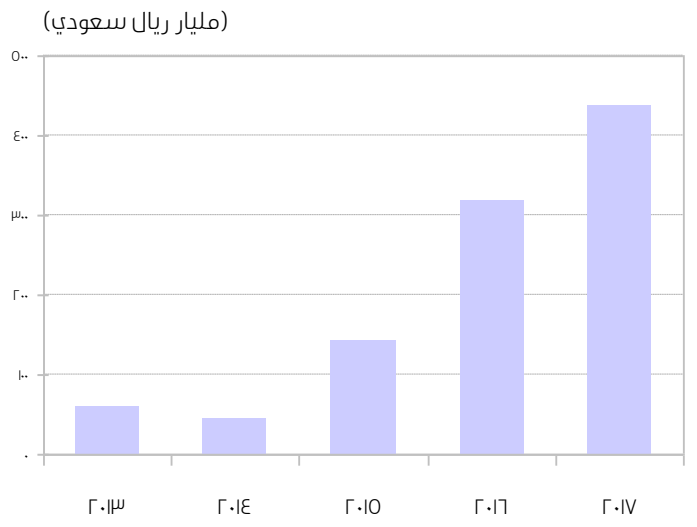

المصدر : وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء

توقعات الدين العام
خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢٣م)

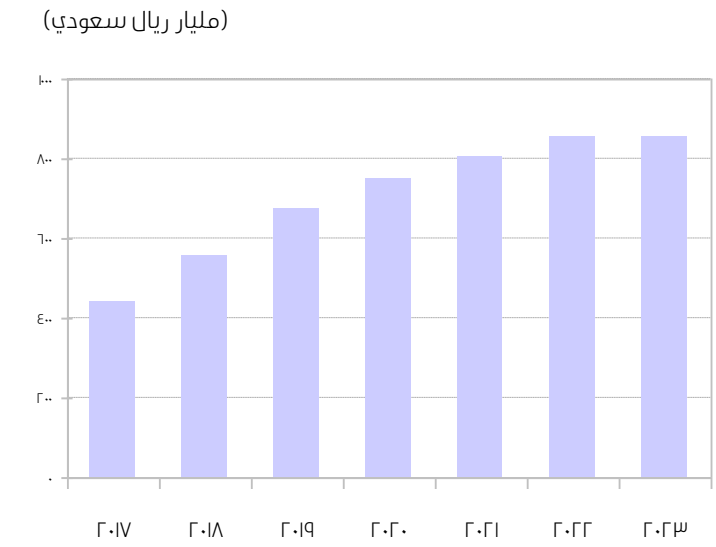

المصدر : وزارة المالية

القسم الثالث

ميزانية السنة المالية القادمة ١٤٣٩/١٤٤٠هـ (٢٠١٨م)

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٩/١٤٤٠هـ

- قُدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ (٧٨٣) مليار ريال.
- حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٩٧٨) مليار ريال.
- قُدِّر العجز في الميزانية بمبلغ (١٩٥) مليار ريال.
- يقدر أن يبلغ إجمالي النفقات لعام ٢٠١٨م ٩٧٨ مليار ريال بارتفاع نسبته ٥,٦٪ عن توقعات الصرف في عام ٢٠١٧م، وذلك بسبب ارتفاع النفقات التشغيلية والرأسمالية نتيجة للانفاق على مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- ويأتي من ضمن هذه المبادرات بدء تنفيذ برنامج حساب المواطن الذي جاء لمواجهة الآثار التي قد تنشأ عند تطبيق بعض الإجراءات المالية ومنها تصحيح أسعار الطاقة، ومن المقرر أن يبدأ البرنامج قبل تنفيذ أي تصحيحات في أسعار الطاقة. فيما يلي تفاصيل مخصصات الميزانية حسب القطاعات.

تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة
للعام المالي ١٤٣٩ / ١٤٤٠ هـ

البيان	القيمة (مليار ريال سعودى)
الإيرادات العامة	٧٨٣
النفقات العامة	٩٧٨
الفائض / العجز	١٩٥-

المصدر: وزارة المالية

تقديرات الميزانية العامة للمملكة،
(للأعوام المالية ٢٠١٦و٢٠١٧و٢٠١٨م)

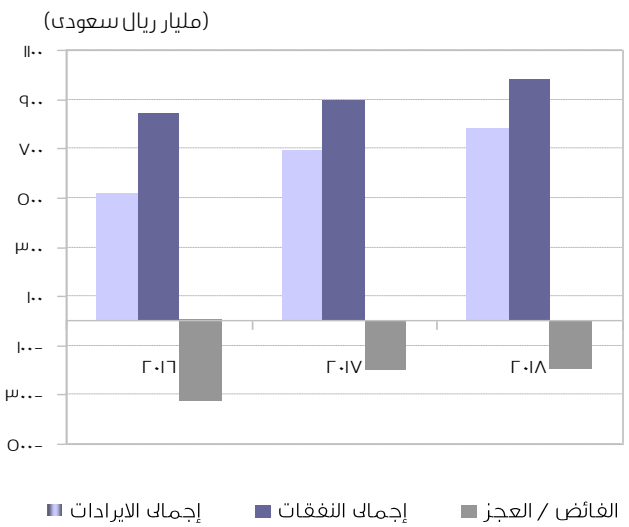

المصدر: وزارة المالية

ما تم تخصيصه للإنفاق على بعض القطاعات
الرئيسية في ميزانية العام المالي ١٤٣٩/ ١٤٤٠هـ

القطاعات	النفقات المتوقعة لميزانية السنة المالية ٢٠١٧م (مليار ريال)	النفقات المقدرة لميزانية السنة المالية ٢٠١٨م (مليار ريال)	معدل التغير (٪)
قطاع الادارة العامة	٣٠	٢٦	-١٣,٣
القطاع العسكري	٢٢٤	٢١٠	-٦,٣
قطاع الأمن والمناطق الإدارية	١١٠	١٠١	-٨,٢
قطاع الخدمات البلدية	٤٩	٥٣	٨,٢
قطاع التعليم	٢٢٨	١٩٢	-١٥,٨
قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	١٣٣	١٤٧	١٠,٥
قطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة	٣٩	١٠٥	١٦٩,٢
قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	٢٩	٥٤	٨٦,٢
البنود العامة	٨٥	٨٩	٤,٧
الإجمالي	٩٢٦	٩٧٨	٥,٦

- من المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات لعام ٢٠١٨م ٩٧٨ مليار ريال بارتفاع نسبته ٥,٦٪ عن توقعات الصرف في عام ٢٠١٧م، وذلك بسبب ارتفاع النفقات التشغيلية والرأسمالية نتيجة للإنفاق على مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

- فيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية :

- **قطاع الإدارة العامة:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الادارة العامة في ميزانية عام ٢٠١٨م حوالي ٢٦ مليار ريال متضمنة ميزانية المشاريع، وميزانية برامج جديدة للمبادرات ، لتنفيذ مبادرات برامج تحقيق رؤية ٢٠٣٠ الخاصة بوزارات (العدل، الحج والعمرة، الخدمة المدنية) والتي تهدف إلى تطوير الأداء بتلك الوزارات والوصول إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة لرفع جودة المخرجات.

- **قطاع التجهيزات الأساسية والنقل:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي ٥٤ مليار ريال تشمل ميزانية المشاريع، والمبادرات باعتماد إجمالي مقداره ٢١٥ مليار ريال، للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والإسكان والاتصالات وتقنية المعلومات والخدمات البريدية ومدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ومدينة رأس الخير للصناعات التعدينية ومدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية، وقد تم تنفيذ طرق رئيسية وثانوية وفرعية واستكمالات للطرق القائمة ليبلغ إجمالي أطوال الطرق المستكملة خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨)م ما يقارب ٢٢٢٥ كيلو متر؛ أي نحو ٤٥٪ من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس (٢٠١٦-٢٠٢٠)م.

- **قطاع الموارد الاقتصادية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة حوالي ١٠٥ مليار ريال منها ٤٢ مليار ريال لبرامج ومشاريع مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠، وقد تضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لتكاليف مشاريع قائمة تتركز في مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. كما تضمنت توفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، ودعم الطاقة المتجددة ورفع كفاءة أداء محطات تحلية المياه، والبنى التحتية للمدن الصناعية، وصوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها.

- **قطاع الخدمات البلدية:** بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات وهيئات تطوير المناطق والمدن حوالي ٥٣ مليار ريال متضمنة ٥ مليار ريال لمبادرات برامج تحقيق الرؤية.

- كما تشمل الميزانية مشاريع التنمية القائمة ومشاريع النقل العام وتنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة إلى استكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والانارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول وتوفير المعدات والآليات، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية، ومباني إدارية وحدائق ومتنزهات.

- **قطاع التعليم**: بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ما يقارب ١٩٢ مليار ريال متضمنة ميزانية عدد من المبادرات لبرامج ومشاريع برامج تحقيق رؤية ٢٠٣٠ بمبلغ ٥ مليار ريال وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للمجمعات التعليمية والمدارس لكافة المراحل التعليمية للبنين والبنات بمختلف مناطق المملكة والمعامل والمختبرات والبنى التحتية للجامعات ومعاهد وكليات التدريب وتأهيل المرافق الحالية للمدارس والجامعات ومعاهد وكليات التدريب حيث بلغ إجمالي التكاليف المضافة إلى المشاريع الجديدة والقائمة حوالي ٤ مليار ريال معظمها للمبادرات، كما سيستمر الصرف على المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً بكافة مناطق المملكة.

- **قطاع الأمن والمناطق الإدارية**: بلغ ما تم تخصيصه لقطاع الأمن والمناطق الادارية حوالي ١٠١ مليار ريال، وتضمنت ميزانية القطاع مشاريع جديدة وإضافات إلى مشاريع قائمة بتكاليف إجمالية مقدارها ١٢,٦ مليار ريال لتوفير المتطلبات الأمنية من المنشآت والتجهيزات والمعدات والأسلحة والذخيرة. كما سيستمر الصرف على المشاريع القائمة التي يتم تنفيذها حالياً، وأبرزها مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المقرات الأمنية والذي تم اعتماده على خمس مراحل، ومشاريع لإنشاء ١٤ مجمع سكني في خمس مناطق تشتمل على ١٠ آلاف وحدة سكنية حيث سيكون المستلم منها خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨م) مجمعين سكنيين أي ١٤ ٪ من إجمالي المخطط لفترة السنوات الخمس(٢٠١٦ - ٢٠٢٠)م.

- **القطاع العسكري**: بلغ ما تم تخصيصه للقطاع العسكري ٢١٠ مليار ريال، وتضمنت الميزانية حوالي ١٠,٢ مليار ريال لبرامج ومشاريع تطوير جديدة تشمل بناء منظومات وقدرات متطورة. ومبلغ ٣,٥ مليار ريال للقطاع التعليمي العسكري ويشمل الكليات العسكرية وجامعة الملك

سعود بن عبدالعزيز الصحية. بالإضافة إلى ذلك تم اعتماد ٢٦,٥ مليار ريال للخدمات الطبية العسكرية، إضافة إلى تخصيص مبالغ للمبادرات التطويرية تشمل تطوير أنظمة التسليح والدفاع، وتحسين الجاهزية العسكرية، وتطوير بناء القدرات وتحسين الإمكانات وزيادة الفاعلية ورفع كفاءة الأداء وتحديث آليات التخطيط الاستراتيجي، وتطوير القواعد العسكرية، ودعم توطين التصنيع العسكري، وتطوير السكن ومرافق الخدمات. إضافة إلى تخصيص المبالغ اللازمة للرواتب وأجور العاملين في القطاعات العسكرية مع استمرار الصرف على البرامج التشغيلية والمساندة والمشاريع الإنشائية العسكرية والخدمية بما يوفر احتياجات تلك القطاعات.

- **قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية**: بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي ١٤٧ مليار ريال، متضمنة حوالي ٣٣ مليار لمبادرات تحقيق الرؤية ، كما تضمنت الميزانية استكمال إنشاء وتجهيز مستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ويجري حالياً تنفيذ وتطوير ٣٦ مستشفى جديدة بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ ٨٩٥٠ سريراً، بالإضافة إلى مدينتين طبيتين بسعة سريرية إجمالية تبلغ ٢٣٥٠ سريراً. وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية تطوير ٩ مدن رياضية ضمن مبادرات الهيئة العامة للرياضة وتهيئة ثلاثة ملاعب رياضية في كل من الرياض وجدة والدمام لتكون جاهزة لدخول العائلات خلال العام المالي القادم وفقاً للضوابط الخاصة بذلك، وتطوير المرافق المساندة لتكون مفتوحة للمجتمع ٢٤ ساعة، ودعم إمكانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية ودعم برامج معالجة الفقر، حيث بلغ المخصص للعام المالي القادم حوالي ٣٠ مليار ريال.

- **البنود العامة**: بلغ ما تم تخصيصه للبنود العامة ٨٩ مليار ريال، وتضمنت حصة الحكومة للمؤسسة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، والإعانات، وتكلفة الدين، ومصروفات الطوارئ.

التحديات الاقتصادية والمالية وآليات إدارة المخاطر

- تم إعداد ميزانية ٢٠١٨م والإطار المالي والاقتصادي على المدى المتوسط في ضوء افتراضات مالية واقتصادية بنيت على أساس المعلومات والتطورات والظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية المتوافرة وقت إعداد تقديرات الميزانية. غير أن عدد من هذه المتغيرات المالية والاقتصادية قد تشهد تطورات يمكن أن تؤثر إيجاباً أو سلباً على الافتراضات وبالتالي على نتائج التقديرات الحالية للأداء المالي خلال العام المالي القادم وعلى المدى المتوسط. وتتمثل أهم المتغيرات ذات التأثير المحتمل على أداء الاقتصاد المحلي فيما يلي:

- **الأسعار العالمية للنفط**: على الرغم من الاصلاحات والمبادرات التي تستهدف تنويع الاقتصاد وتنمية مصادر الايرادات في المملكة، إلا أن التأثير المتوقع لها سوف يكون تدريجياً وبالتالي استمرار الاعتماد على الايرادات النفطية كمصدر رئيسي لإيرادات الميزانية. وبالنظر إلى التقلبات في أسعار النفط خلال السنوات الماضية، فإن هبوط أسعار النفط يمثل أحد أهم التحديات التي تؤثر سلباً على الأداء المالي. و تتمثل أهم العوامل المؤثرة على الأسعار من جانب الطلب العالمي في نمو الاقتصادات المتقدمة والناشئة الرئيسية، ومن جانب العرض بمدى الالتزام باتفاقية أوبك وتطور المصادر الأخرى للطاقة بالإضافة إلى التطورات السياسية في بعض الدول المصدرة للنفط. ولمواجهة هذه التحديات، باشرت الحكومة تنفيذ برنامج شامل لتنمية الايرادات غير النفطية.

- **معدل النمو في الناتج المحلي غير النفطي**: تعتبر معدلات نمو النشاط الاقتصادي غير النفطي عامل رئيسي لتطور أداء الايرادات العامة وبالتالي التأثير على أداء المالية العامة ، خاصة في ضوء تنفيذ مبادرات جديدة لتنمية الايرادات غير النفطية مثل ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية على بعض السلع وغيرها التي ترتبط حصيلتها بالنشاط الاقتصادي، وتتمثل أهم التحديات في مدى سرعة استجابة القطاع الخاص للفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة وللتحسن في بيئة الاستثمار، وفي التغيرات التي يمكن أن تحدث على نمط الاستهلاك الخاص في ضوء التطورات الاقتصادية. ولمواجهة هذه التحديات في مجال تشجيع وتحفيز استثمارات القطاع الخاص تقوم الحكومة، بجانب الحفاظ على مستوى محفز للاستثمارات الحكومية، بتنفيذ عدد من المبادرات منها إعداد برامج لتحفيز الاستثمارات خاصة في مجال الصناعة، سداد مستحقات القطاع الخاص دون تأخير، وكذلك تطبيق إجراءات لتشجيع وجذب الاستثمار في المملكة، بالإضافة إلى برامج الخصخصة التي تتيح فرص لتنمية.

استثمارات القطاع الخاص، والاستمرار في تنفيذ استثمارات لتطوير البنية الأساسية وهو أمر جاذب أيضاً لتنمية الاستثمارات الخاصة، بجانب الإعداد لنظام جديد للمشاركة بين القطاع العام والخاص.

- **الآثار المالية والاقتصادية للمبادرات والإصلاحات الاقتصادية:** تقوم الحكومة بتنفيذ عدة مبادرات تستهدف تصحيح بعض الاختلالات المالية والسعرية ولتحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي على المدى المتوسط والذي يعتبر ضرورياً للحفاظ على مستويات معيشة ملائمة للمواطنين، باعتبار أن الاستدامة المالية تعد عامل رئيسي للقطاع الخاص عند اتخاذ قراراته الاستثمارية. وقد يكون لهذه المبادرات آثار جانبية أو بما يختلف عن تقديراتها المبدئية خاصة في ظل أن بعضاً منها يتم تنفيذه للمرة الأولى دون وجود سابقة تسمح بالتعرف على تأثيراتها المالية والاقتصادية على وجه اليقين. وترى الحكومة أن ما يتخذ من إجراءات ليست هدف في حد ذاتها ولكنها أدوات لتحقيق أهداف الاستدامة المالية وفي الوقت نفسه دفع النشاط الاقتصادي.

- **القدرة الاستيعابية للأجهزة الحكومية:** تسعى الحكومة وبشكل حثيث للرفع من قدرتها الاستيعابية لتنفيذ المبادرات والمشاريع المدرجة في ميزانية ٢٠١٨م، وإيجاد الأطر التنظيمية وتأهيل الكوادر القادرة على التنفيذ وتحقيق الأهداف التي خطط لها في هذا العام. إلا أن القدرة الاستيعابية للأجهزة الحكومية تبقى واحدة من التحديات القائمة والتي تتطلب المزيد من العناية والاهتمام والمتابعة.

- **أداء الاقتصاد العالمي وأسعار الفائدة الأمريكية:** يرتبط أداء الاقتصاد السعودي بشكل كبير بأداء الاقتصاد العالمي وبالتطورات في الأسواق العالمية خاصة أسعار السلع الرئيسية. يوجد عدد من المخاطر المحتملة التي يمكن أن تؤثر على أداء الاقتصاد العالمي ومنها مخاوف الاتجاه لتقييد السياسات التجارية بصورة أكبر، والاتجاه المحتمل لرفع أسعار الفائدة الأمريكية، وإمكانية حدوث تباطؤ في معدلات نمو بعض الاقتصادات الناشئة، وتضخم أسعار الأصول في بعض الأسواق العالمية، والآثار السلبية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وبعض الاضطرابات الإقليمية الأخرى، وهي عوامل يمكن أن تؤثر كلها أو بعض منها على وتيرة تعافي معدلات نمو الاقتصاد العالمي، لمواجهة هذه التحديات. تستهدف الحكومة خفض عجز الميزانية واستقرار مستويات الدين العام بما يزيد من صلابة الاقتصاد في تحمل الصدمات الخارجية، بالإضافة إلى تحسين أداء الحساب الجاري في ميزان المدفوعات من خلال زيادة تنافسية الاقتصاد وزيادة الصادرات غير النفطية.

عوامل لها تأثير إيجابي محتمل على الاقتصاد الوطني

بالإضافة إلى التحديات السابق ذكرها التي تحمل في طياتها احتمالات لآثار سلبية أو إيجابية على تقديرات الأداء المالي خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط، فإن هناك عدد من العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على أداء اقتصاد المملكة، مثل:

- تأثير رفع مشاركة المرأة في سوق العمل.
- أثر مبادرات تحسين نمط الحياة على النمو الاقتصادي وعلى مستوى رفاهية المواطن.
- تأثير خصخصة جزء من رأسمال شركة أرامكو السعودية وبعض الأصول الأخرى في زيادة فرص القطاع الخاص الاستثمارية التوسعية في الاقتصاد، وبالتالي ارتفاع نسبة فرص العمل الجديدة المتاحة أمام السعوديين في ضوء المبادرات المحددة المخصصة لرفع نسبة السعودة.
- تأثير حملات مكافحة الفساد في خلق بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة للمستثمرين.
- تحسن أداء الاقتصاد العالمي بمعدلات أعلى من التوقعات.
- الأثر الايجابي لبدء تنفيذ بعض المشروعات الكبرى مثل مدينة نيوم على الأداء الاقتصادي، وغيرها من المشروعات والمبادرات التي يمكن أن تحقق نسبة أعلى في معدلات النمو الاقتصادي غير النفطي مقارنة بالتقديرات الحالية.

الخاتمة

تمثل الميزانية العامة للدولة حجر الزاوية أو المحور الأساسي في نظام المحاسبة الحكومية، فبدون الميزانية العامة يصعب على الجهاز الحكومي القيام بمراجعة وتحقيق أهدافه، فالميزانية هى بمثابة وثيقة قانونية تقدر فيها نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مالية مقبلة، وتخول بموجبها الوحدات الحكومية بالإنفاق على الأغراض المخططة، وذلك ضمن إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وطبقاً للسياسة العامة للدولة.

..... وفى الختام نسأل الله أن يحفظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولى عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.